المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 21-12-2006
الصفحـات : 28
العـــدد : 14726
المسلسل : 187

أعضاء الشورى لـ «عكاظ»: مؤكدين أن الميزانية تتحدى الجهل والفقر والمرض :

التنمية المتوازنة للمناطق والتركيز على القطاعات الخدمية تأكيد على اهتمام الدولة بالمواطن

ترجم أرقام وبنود الميزانية توجهات الدولة أيدها الله بالتوازن في التنمية بين مختلف المناطق حرصاً على ايصال يد التحديث والتنمية لكل مواطن أينما وجد في ربوع بلادنا. هذا ما يؤكده أعضاء مجلس الشورى الذين التقتهم "عكاظ"، وقالوا ان الميزانية خصصت نحو ١٤٠ مليار ريال أي ما يزيد على ٣٥ في المائة من اجمالي مصروفاتها البالغة ٣٨٠ مليار ريال للانفاق على تنمية مختلف المناطق سواء باقامة مشاريع خدمية تعليمية وصحية أو خدمات المياه وغيرها من الخدمات الأخرى.

المصـــــدر : عكاظ

التـــاريخ : 21-12-2006 العـــدد : 14726

الصفحـات : 28 المسلسل : 187

محمد الغامدي (الرياض)

اشاروا الى ان تخصيص ٩٧ مليار ريال لمشاريع التعليم والتدريب يجعل تنمية القوى البشرية الوطنية أمرا يحظى بأولوية أولى لدى القيادة الرشيدة. هذا فضلا عن مخصصات الصحة.

وفيما يلي ما قالوه:

تنمية متوازنة

بداية قال عضو الشورى الدكتور زين العابدين بري ان ميزانية الدولة ركزت على التنمية المتوازنة بين المناطق حيث انه خصصت ١٤٠ بليون ريال(أي ما يزيد على ٣٥٪ من الاجمالي) من هذه الميزانية لتحقيق هذا الهدف. والتنمية المتوازنة مطلب اساسي للجميع لم تغفله الحكومة رعاها الله وتثابر على تحقيقه دائما وقد بدأ منذ زمن بالتركيز على تنوع الخدمات الأساسية بصورة متوازنة في جميع مناطق المملكة حيث كانت هناك توجهات واضحة لتوزيع الخدمات التعليمية على كافة مستوياتها وخصوصا في مراحلها العليا على كافة المناطق بحيث تتوفر هذه الخدمات لجميع المواطنين في مناطقهم على قدم المساواة. وقد تجلى ذلك في الأوامر الملكية الكريمة بافتتاح العديد من الجامعات الحكومية الجديدة في كافة مناطق المملكة حيث توالت هذه الأوامر منذ فترة ليست وجيزة من الزمن. وقد حظي التعليم في ميزانية هذا العام بنصيب الأسد حيث خصص له ما يقارب ربع الميزانية او ما يقرب من ٩٧ بليون ريال تقريبا. وشخصيا فان لي رأي خاص في هذا الموضوع يتعلق بالضعف الشديد الذي يتميز به التعليم الخاص بالمقارنة الى التعليم العام. فقد بلغ عدد المنخرطين في جامعة وتسع كليات أهلية ما يقرب من ٤٥٠٠ طالب وطالبة فقط بينما نجد ان المنخرطين في الجامعات الحكومية يزيد عددهم على ٢٠٧ الاف طالب وطالبة وهذا يدل على عدم توازن بين كلا النوعين من التعليم حيث نجد في الدول المتقدمة ان اعداد الطلاب في الجامعات الأهلية تزيد على نصف الاجمالي وبهذا فان القطاع الخاص يتحمل كامل المسؤولية في تنمية هذا القطاع مع الدولة بينما نجد ان هذه المهمة تركت في المملكة العربية السعودية لتقوم بها الحكومة لوحدها.

ويضيف بري ان المنطق نفسه ينطبق على قطاع الصحة الذي حظي هو الاخر بأهمية بالغة من قبل الحكومة الموقرة نظرا لاهميته لانه حتما من الخدمات الأساسية التي يتطلع اليها كل مواطن. وقد اشارت الميزانية الى التوزيع العادل لحوالي ٣٨٠ مركز رعاية اولية جديدة بالاضافة الى ٢٠ مستشفى جديدا في ميزانية هذا العام. بالاضافة الى ذلك الخدمات الاجتماعية واستكمال الاسكان الشعبي الذي يهتم على وجه الخصوص بذوي الدخل المحدود وهي الشريحة التي تحتاج للرعاية الدائمة والمستمرة والتي لن تبخل عليها هذه الحكومة وسوف تعتني بها دائما وابدا. وقد خصص لقطاعي الصحة والرعاية الاجتماعية ما يقرب من ٤٠ بليون ريال.

وأشار عضو الشورى الى أن تخصيص ٢٠ بليون ريال لصندوق الاستثمارات العامة الذي يعتبر بحق احد اوجه الاستثمار للاجيال القادمة وأحد الركائز الاساسية لمعظم الاستثمارات في جميع القطاعات الانتاجية في جميع القطاعات التي يأتي على رأسها قطاع الاتصالات والبتروكيماويات والقطاع العقاري والفندقي وقطاع النقل وغيرها من القطاعات. ونشيد بموقف صندوق الاستثمارات العامة ومساندته للقطاعات الانتاجية والفاعلة خلال فترات التنمية المختلفة التي سادت المملكة العربية السعودية منذ العام ١٣٩٥. فقد كان الصندوق هو القائد والمحفز للقطاع الأهلي للمشاركة في الاستثمار في قطاع الفنادق والنقل الجماعي والاتصالات ومشاريع البتروكيماويات وغيره وتبعه القطاع الخاص لثقة الاخير بمشاركة الحكومة ودعمها لهذه القطاعات الهامة.

ونوه بري بتخصيص ١٠٠ مليار للاحتياطي العام مشيرا الى اننا خرجنا من مرحلة المديونية لمرحلة توفر الاحتياطات المالية الكبيرة. ان عدم تخصيص هذه المبالغ لمشاريع جديدة يمثل حكمة في الاحتياط التام للأمور الطارئة وغير المرئية، ويمثل حكمة على ضبط النفقات في حدود السيطرة على الطلب الكلي ومن ثم على التضخم(ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي) الذي يعتبر الانفاق العام احد مسبباته. وهذا يقودنا الى اللمحة الاخيرة والمهمة في ميزانية هذا العام والتي تتعلق بالسيطرة التامة على التضخم. موضحا ان الارتفاع في المؤشر العام للاسعار ظل في الحدود المعقولة والمعقولة جدا. فالتضخم لم يتجاوز ١,٦٪ خلال العام المنصرم على الرغم من ارتفاع وتيرة الانفاق العام والخاص خلال العام المنصرم الا ان الزيادة في الاسعار بقيت ضمن الحدود المنطقية والمعقولة. وفي الحقيقة فان ارتفاع الاسعار في حدود ٤٪ سنويا يعتبر منطقيا وذلك بالمقاييس الاقتصادية العالمية وذلك اذا اردنا تحقيق معدلات منطقية من النمو الاقتصادي الذي يتطلب حتما الزيادة في الانفاق كلا القطاعين العام والخاص كما يتزامن حتما مع الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. ومع ان هذه النسبة متواضعة جدا الا انها. مع ذلك. تركزت في معظمها في اسعار قطاع البناء وما تبع ذلك من ارتفاع في اسعار الحديد والاسمنت وربما ارتفاع اسعار الاراضي المعدة للبناء. وتركز ارتفاع الاسعار في قطاع او اثنين او سلعة او اثنتين هو من الامور التي يمكن معالجتها بسيولة نظرا لامكانية زيادة العرض في بعض هذه السلع لتعود للتوازن مع الطلب في مدة

اللويحق

عبدالغفار

اللويحق: أرقام الميزانية تكشف أن المواطن محور اهتمام القيادة

الانصاري: ٣ محاور أساسية ركزت عليها الأرقام

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 21-12-2006 العـــدد : 14726
الصفحـات : 28 المسلسل : 187

د. زين العابدين

بري: تخصيص ١٠٠ مليار للاحتياطي العام حكمة للمستقبل

اقصر ومجهود ايسر منه لو انتشر ارتفاع الاسعار في كافة القطاعات الاقتصادية الفاعلة والمهمة.

١٠٠ مليار للاحتياطي استراتيجية واضحة

ووصف عضو مجلس الشورى عامر اللويحق ما حققته ميزانية الدولة من ارقام تعد الاكبر في تاريخ المملكة بأنها تأكيد على متانة الاقتصاد السعودي.

وقال اللويحق ان ما تحقق من اعتمادات لجميع الوزارات والجهات الحكومية يعطي دلالة واضحة على حرص القيادة الرشيدة على توفير ما من شأنه رفاهية المواطن حيث لوحظ الاهتمام بتمويل الموارد البشرية والانفاق على التعليم والصحة بشكل كبير.

واضاف اللويحق: ان من يتابع الميزانية يجد ان هناك استراتيجية واضحة من خلال وضع ١٠٠ مليار للاحتياطي مما يعطي مؤشرا واضحا على الاهتمام بالأجيال القادمة والتحسب لأي ظروف طارئة مما يؤكد حكمة القيادة.

الميزانية تتحدى الجهل والفقر والمرض

وقال عضو اللجنة المالية بالشورى منصور عبدالغفار الانصاري: ان هذه الميزانية تعتبر ميزانية التوازن الحقيقي حيث رصدت رقما قياسيا لحجم الايرادات المتوقعة للعام المالي المقبل يصل الى ٤٠٠ مليار ريال اي ان الحكومة وضعت فائضا تقديريا بلغ ٢٠ مليار ريال نظير المصروفات التي تصل الى ٣٨٠ مليار ريال وهذه الميزانية تتحدى الجهل والفقر والمرض وتعمل من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي انها تصب في مسيرة الانفاق الاستثماري ومتابعة سداد الدين العام وتعزيز الوضع الاحتياطي.

ويضيف: انها في المجمل تخدم من جانب آخر قائمة من المشاريع الخدمية التي تتصل مباشرة بالوطن والمواطن على حد سواء فمثلا خصص مبلغ ٩٧ مليارا لقطاع التعليم و٣٩ مليارا للتنمية الاجتماعية وخدمات الافراد و٢٦ مليارا للبلديات و١٤ مليارا للنقل و٢٥ مليارا للمياه والصناعة و٢٠ مليارا فائض لصندوق الاستثمار.

ويشير منصور عبدالغفار قائلا: انه بكل المعايير وعبر كافة الرؤى الاقتصادية المختلفة ورؤى المحللين تظل الميزانية في اطارها العام كأول ميزانية في تاريخ المملكة بهذا الحجم تتضمن من خلال ارقامها استثمارا ناجحا للموارد تحقق سياسات واهداف خطة التنمية الثامنة وتنسجم مع الاولويات التي حددها المجلس الاقتصادي الاعلى وان تتواكب الموارد المالية على هذا المستوى بفضل من الله لتحقق تطلعات واهداف ونوايا خادم الحرمين الشريفين الذي يسخر وقته وجهده وفكره ويدلي بما في قلبه من الحب والعزيمة الصادقة لتحقيق كل ما ينشده لهذا البلد يؤازره ساعده الايمن سمو ولي العهد.